التزاماً منها بميثاق حقوق الإنسان

الدين : الكويت تسلم إيران 47 محكوماً ضمن اتفاقية ثنائية لتبادل السجناء

المساجين الايرانيون اثناء ترحيلهم

التزاما من دولة الكويت بميثاق حقوق الانسان والمواثيق الدولية وضمن توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد اصدر وكيل وزارة الداخلية المساعد لشؤون المؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الاحكام اللواء خالد الدين قرارا يفيد بتسليم الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعضا من رعاياها المحكومين بالسجن لدى المؤسسات الإصلاحية.

ويأتي هذا القرار تنفيذا للاتفاقية الثنائية التي تجمع الكويت والجمهورية الإسلامية الإيرانية ضمن الضوابط التي حددتها بنود الاتفاقية.

بدوره قام الجانب الكويتي بتسليم ملفات المحكومين الى الجانب الإيراني خلال لقاء جمعهما للاتفاق على آلية تسليم السجناء الذين بلغ عددهم 47 نزيلا.

وقد تواجد خلال تنفيذ عملية التسليم ممثلين عن وزارتي الداخلية والعدل من الجانبين الكويتي والإيراني، وتم نقل المحكومين الإيرانيين بواسطة الخطوط الجوية الإيرانية.

وأشار اللواء الدين أن دولة الكويت تؤكد التزامها باتفاقيات حقوق الانسان والتوصيات الصادرة بحقها من خلال ابرام اتفاقيات تبادل المحكومين وذلك دعما للعدالة وتحقيقا لاستقرار المحكومين.

وبين اللواء الدين ان الكويت قامت بإبرام العديد من الاتفاقيات حول تبادل السجناء تقديرا منها لحقوق الانسان مؤكدا ان هناك المزيد من الاتفاقيات التي لا تزال قيد التوقيع.

وأوضح أن هناك مشاورات عديدة حول آلية تنفيذ عمليات التبادل وذلك مراعاة لحقوق الانسان لتمكين المحكومين من التواصل مع أسرهم مما يحقق الأثر الإيجابي مع ضمان تنفيذ ما تبقى عليهم من الحكم والعقوبة الجزائية في بلدهم.

الكويت تؤكد التزامها بالمواثيق الدولية

أمن الأحمدي يضبط مصنع خمور يدار من قبل مجموعة من الآسيويين

محمود اللافي

وجه أمن الأحمدي ضربة جديدة إلى تجار ومروجي الخمور المحلية بضبط مصنع خمور جديد يدار من قبل مجموعة من الآسيويين بمنطقة المهبولة ويحتوي على عدد 54 برميلا معبأ خمر وجاهزة التوزيع خلال عطلة الأسبوع وكانت محتويات المصنع برميل حديد للتبخير وجهاز تصفية المواد وتمت إحالتهم إلى إدارة المكافحة.

أكد حرص الشيخ محمد الخالد على ضرورة توفير السكن الملائم لمنتسبي «الداخلية»

الوهيب: سنطبق العدالة في توزيع «البيوت الشعبية»

في حال مخالفة الشروط سيتم سحب المسكن من الشخص المخصص له

عبدالله الوهيب

فرق خاصة لزيارات مفاجئة للمنازل المؤجرة للتأكد من استغلالها الأمثل

المؤسسة العامة للرعاية السكنية هي المسؤول بالدرجة الأولى عن المساكن

في حالة وفاة المنتسب يجوز السماح لأطفاله بالتمتع بالسكن وفق الشروط

بناء على توجيهات نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد التي يحرص من خلالها بضرورة توفير السكن الملائم لمنتسبي وزارة الداخلية العسكريين من المساكن متخفضة التكاليف (البيوت الشعبية) فانه يتم إعطاء كل مستحق هذا المسكن من هذه المساكن بعد ان يستوفي الشروط المطلوبة.

جاء ذلك في تصريح لمدير عام الإدارة العامة لشؤون قوة الشرطة بالإنابة بوزارة الداخلية العميد عبد الله احمد الوهيب الذي اكد حرص الوزارة على توفير المسكن الملائم لمنتسبي الداخلية العسكريين من المساكن متخفضة التكاليف (البيوت الشعبية) وتطبيق العدالة في توزيعها حسب الاسس والانظمة المعتمدة من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبما يراعي تقديم هذه البيوت لمستحقيها.

واوضح العميد الوهيب ان وكيل الوزارة الفريق سليمان فهد الفهد يتابع تنفيذ الية تخصيص هذه البيوت التي تتم حسب اولوية تقديم الطلب للاستفادة من هذه البيوت ويتم العمل بموجب ذلك لتطبيق العدالة على الجميع ولا ينظر للطلبات غير المستوفية للشروط، مشيرا ان عموم منتسبي قوة الشرطة من العسكريين يحق لهم التقدم للاستفادة من هذه البيوت وفق شروط الاستحقاق للعاملين ممن تنطبق عليهم الشروط ولا يزالون على رأس عملهم وان العملية تخضع لرقابة وتدقيق.

واشار العميد الوهيب ان ابرز الشروط الواجب توفرها للراغبين بالاستفادة من هذه البيوت ان يكون الشخص من منتسبي وزارة الداخلية من العسكريين وان يكون متزوجا ورب اسرة ولا يشترط وجود فترة خدمة معينة مؤكدا ان تمتع الشخص بمسكن شعبي لا يسقط حقه بالدور بالرعاية السكنية للحصول على البيت الحكومي ويعتبر مخالف في حال حصوله أو زوجته على مسكن او رعاية سكنية أو بدل للسكن من أي جهة.

واكد العميد الوهيب ان دور وزارة الداخلية يقتصر على تنظيم عملية التوزيع ومتابعة الالتزام بالقرارات المنظمة والمسؤول عن المساكن بالدرجة الاولى هي المؤسسة العامة للرعاية السكنية، مشيرا انه في حال مخالفة الشروط يتم سحب المسكن الشعبي من الشخص المخصص له، حيث تقوم فرق خاصة بزيارات مفاجئة للمنازل المؤجرة للتاكد من انها مستغلة الاستغلال الامثل، وفي حال التاكد من ان الشخص خالف شروط التاجير يتم اعطاؤه انذارا بالإخلاء ويعطى مهلة لترتيب اموره وبعدها يتم تنفيذ الاخلاء بقوة القانون.

واوضح العميد الوهيب انه في حالة وفاة المنتسب لوزارة الداخلية الذي لديه مسكن شعبي يجوز للوزارة السماح لأطفاله بالتمتع بالسكن لمدة سنتين او لحين بلوغ اكبر الذكور سن 18 عاما تقديرا لأسرة المتوفي ممن خدم الوزارة.

تحرير «25» مخالفة لمحلات ومطاعم خلال حملة نفذتها مراقبة الأغذية والأسواق

الكندري: مفتشو البلدية سيتصدون للمتلاعبين بصحة المستهلكين

جانب من الحملة

التأكد من أدوات المطبخ

محمود اللافي

واصلت بلدية الكويت حملاتها التفتيشية لمختلف الانشطة التي تقوم بها الإدارات والمراقبات المختلفة لافرع البلدية في المحافظات الست.

ونفذت إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية بفرع بلدية محافظة العاصمة حملة تفتيشية مفاجئة واسعة النطاق شملت مناطق (المباركية – الشويخ – شرق – غرناطة الخالدية – اليرموك – الصليبيخات) وذلك بالتعاون مع إدارة العلاقات العامة .

وجاءت هذة الحملة بناء على تعليمات مدير عام البلدية المهندس أحمد المنفوحي التي تهدف إلى تكثيف الحملات الرقابية على الجمعيات التعاونية والمطاعم والمحلات وأسواق اللحوم للتاكد من صلاحية المواد الغذائية التي تقدم للجمهور وأماكن تداول المواد الغذائية إلى جانب مخالفة المحلات المخالفة للوائح وأنظمة البلدية.

ومن جانبها اوضحت مديرة إدارة التدقيق ومتابعة الخدمات بفرع بلدية العاصمة إيمان الكندري أن الهدف من الحملة هو التاكد من صلاحية المواد الغذائية ومدى إلتزام العاملين بالجميعات والمطاعم والاسواق بسريان صلاحية الشهادات الصحية وذلك لضمان جودة وسلامة المواد الغذائية التي تقدم للجمهور مشيرة إلى أن هناك متابعة حثيثة من قبل الإدارة العليا بالبلدية لتلك الحملات وبإشراف مباشر من قبل مدير فرع بلدية المحافظة المهندس عمار العمار.

و أكدت الكندري على إستمرار الحملات التفتيشية وذلك أثناء ساعات العمل الرسمي للمراقبات المختصة أو بعد إنتهاء ساعات العمل عبر مفتشي النوبات او موظفي فريق الطوارئ بهدف الحد من المخالفات والتصدي لمن تسول لهم نفسه التلاعب بصحة المستهلكين من أصحاب النفوس الضعيفة لافتة إلى أن مفتشي البلدية حريصون على تطبيق القانون وفقا للوائح والأنظمة المعمول بها بخصوص لائحة الأغذية.

وبدوره قال مراقب الأغذية والاسواق نصار بن لامي أن مراقبة الأغذية والأسواق تقوم بالتفتيش بصفة دورية على كافة المناطق التابعة للمحافظة لرصد اي مخالفة وتطبيق اللوائح والأنظمة على المحلات والمطاعم المخالفة من خلال اتخاذ كافة الإجراءات القانونية بحق المخالفين .

وأشار بن لامي إلى أن الحملة اسفرت تحرير (25) مخالفة تنوعت ما بين تداول مواد غذائية بدون الحصول على شهادة صحية مزاولة العمل داخل مطعم دون الحصول على ترخيص صحي تشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية نظافة عامة .

شارك في الحملة كل من مدير إدارة التدقيق ومتابعة خدمات البلدية إيمان الكندري ومراقب الاغذية والاسواق نصار بن لامي والمفتشين على الحيدري ومحمد الهاجري ، بدري خليفه ، محمد العازمي ، د. مصطفى الجدي ، احمد النجار ، جاسم الابراهيم والمفتشات هنا الدليمي ، حنا الدليمي ، نضال حمد الحصيني، غنيمة السبيعي ومن سوق المباركية النوبة (ج) رئيس النوبة عبد الله الصديقي والمفتشين على حسين البلوشي وفواز المطيري ، وليد العنزي ، جاسم الكندري ، أحمد الوهيب ومن إدارة العلاقات العامة محمد عبد الشافي.

أكد أن حكم محكمة التمييز الصادر في 23 مايو نهائي وواضح ويجب عدم التشكيك فيه

الموزري : هادي الوطري رئيساً للاتحاد الكويتي للمزارعين بحكم «التمييز»

على من يستخدم وسائل التواصل احترام متابعيه وعدم نشر أخبار كاذبة

دويم الموزري

الحكم بين ويعرفه رجل الشارع البسيط والقضاء العادل قال كلمته برفض مطالب الخصوم

قال محامي الاتحاد الكويتي للمزارعين دويم الموزري ردا على بعض الإشعات الخاصه باتحاد المزارعين نؤكد بان حكم التمييز الصادر بتاريخ الثالث والعشرين من شهر مايو الجاري (23 / 5) اكد بصحة رئاسة هادي هاجد الوطري ورفض جميع طلبات الخصوم الآخرين ببطلان مجلسه ومن هنا أصبح قانونا وبحكم محكمة التميز بان الوطري رئيسا للاتحاد الكويتي للمزارعين بهذا الحكم الذي يحاول البعض التضليل على الغير بعد إفلاسهم ورفض ما كانوا يسعون إليه

وتقدم الموزري بالشكر للقضاء برئاسة المستشار فؤاد الزويد علي إظهار الحق الذي كنا نطالب به طوال فترة التقاضي مطالبا ببعض من يستخدموا وسائل التواصل الاجتماعي الا يضللوا الشارع فالحكم بين ويعرفه حتى رجل الشارع البسيط وللاسف نرى محامي يشكك بهذه الأحكام الذي يفترض به ان يكون من أول الناس إيمانا بحقيقتها خاصة وان الكلمة اليوم مقروءه وعلى الجميع تحري الدقة في نشر أخبارهم حتى ولو كان عدد متابعينهم لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة عليهم إحترامهم وعدم تشويشهم بأخبار لا صحة لها وقد قال القضاء العادل كلمته برفض مطالب الخصوم أي يكون هادي الوطري رئيسا للاتحاد الكويتي للمزارعين وعلينا جميعا إحترام حكم القضاء سواء كان علينا أو معنا فهو الحق الذي نرتضي به جميعنا .

إعلان تذكيري

الشركة الكويتية السعودية القابضة
ش.م.ك (مقفلة)

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الكويتية السعودية القابضة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية ، وذلك يوم الأحد الموافق 5 يونيو 2016 في تمام الساعة 10:30 صباحاً في مجمع الوزارات – مبنى وزارة التجارة والصناعة الدور الثاني قاعة (1211)
وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال التالي :-

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
3 - سماع تقرير السادة الهيئة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والمصادقة عليه.
4 - المصادقة على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
5 - الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
6 - الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع ارباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
7 - الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة اعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
8 - إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن اي مسئولية ناتجة عن قيامهم بواجباتهم القانونية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
9 - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة القادمة (2016 -2017 - 2018).
10 - تعيين او إعادة تعيين السادة الهيئة الشرعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.
11 - تعيين او إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابه.

ملاحظة: على السادة الراغبين في ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الإدارة ضرورة إحضار صحيفة الحالة الجنائية يوم الانتخاب.

لذا يرجى من السادة / المساهمين الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في مقرها الكائن شارع الخليج – برج أحمد – الدور الخامس – إدارة حفظ الأوراق المالية (سجل المساهمين) - هاتف رقم 22464565 – 22464585 وذلك لإستلام إستمارات التوكيل وبطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة المذكورة.

مجلس الإدارة